

لا في اصله ولا في وصفه كما قدمنا قاعدة ذلك فاما مضي فاحداث  
امر ما في هذه الايام التي تتعلق بتخصيمها بهم لا بنا هو مشابهة  
في اصل تخصيص هذه الايام بشئ فيه تعظيم وهذا بين على قول من  
يكبره صوم يوم النبروز والمهرجان لاسما اذا كانوا يعطون في اليوم  
الذي احداث فيه ذلك العمل وتزيد ذلك وضوحا ان الامر قد زال الى  
ان كثير من الناس صاروا في مثل هذا الخمس الذي هو عند الكفار عيد  
المالوية اخر خميس في صوم النصارى الذي سمي يوم الخميس الكبير وهو  
الخميس المحترم يتجمعون في اماكن اجتمعات عظيمة وتصنعون  
البعض ويطبخون باللبن وسكون بالحمره وواهم ولصطنعون الاطعمة  
التي لا تكاد تفعل في عيد الله ورسوله ويتهاونون الجهاد التي تكون  
في مثل حواسم الحج وعاقبتهم قد نسوا اصل ذلك وعلته وبيج عادة مطردة  
كاعتقادهم عيد الفطر والنحر واشد واستعان الشيطان في اغواءهم  
بذلك ان الزمان زمان ربيع وهو عيد العام الشمسي فيكون قد كثر  
فيه اللحم واللبن والبيض ونحو ذلك مع ان عيد النصارى ليس هو يوما  
محدودا من السنة الشمسية وانما يتقدم فيها ويتاخر في نحو ثلثة  
وثلاثين يوما كما قدمناه وهذا كله تصديق قول النبي صلى الله عليه  
وسلم لتنتهين سنن من كان قبلكم وسببه مشابهة الكفار في القليل  
من امر عيدهم وعمر النبي عن ذلك واذا كانت المشابهة في القليل ذرية  
ووسيلة الى بعض هذه القبايح كانت محرمة اذا افضت الى ما هو  
كفر بالله من التبرك بالصليب والتعبد في العمود او قول  
الغيايل المعبود واحد وان كانت الطرق مختلفة ونحو ذلك من  
الاقوال والافعال التي تتضمن اما كون الشريعة اليهودية النصرانية  
المحدثين المنسوختين موصلة الى الله او استحسان بعضها وانها  
ما يتخلف دين الله والدين بذلك او غير ذلك مما هو كفر بالله  
ورسوله وبالقران وبالاسلام بلا خلاف بين الامة الوسط في ذلك

تكيف م

واصل

واصل ذلك المشابهة والمثلكة وبهذا يتبين لك كمال موقع  
الشريعة الخنيفية وبعض حكمه ما شرع الله لرسوله من مشابهة  
الكفار ومحاقتهم في عامتهم امورهم لتكون الخالق احسن مادة  
الشرا والعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس واعلم ان اولهم موافقهم  
قد افضت الى هذه القبايح لكان علمنا بما الطبايع عليه واستدلنا  
باصول الشريعة لوجب النهي عن هذه الذريعة فكيف وقد رأينا  
من المتكررات التي اقتضت اليها المشابهة ما قد يوجب الخروج  
من الاسلام بالكلية وسر هذا الوجه ان المشابهة تقتضي الكفر  
ومعصية غا لبها وتقتضي اليها في الجملة وليس في هذا المقتضى مصلحة  
وما افضت الى ذلك كان محرما فالمشابهة محرمة والمقدمة الثانية  
لا ريب فيها فان استقر الشريعة في موارد ومصادرها دل على ان  
ما افضت الى الكفر غا لبها حرم وما افضت اليه في الجملة ولا حاجة تدعو  
اليه حرم مما قد تكلمنا على قاعدة الذرائع في غير هذا الكتاب والقرينة  
الاولى قد شهد بها الواقع شهادة لا تخفى على بصير ولا اعنى مع ان الافضا  
امر طبيعي فدا اعتبره الشارع في عامة الذرائع التي سدها كما قد ذكرنا  
من الشراهد على ذلك نحو ان ثلثين اصلا منصوصة او يجمع عليها  
في كتاب بطلان التحليل الوجه الرابع ان الاعباد والمواضع في الجملة  
لها منفعة عظيمة في دين الخلق ودنياهم كالتفاهم بالصلوة والزكاة  
والصيام والحج ولهذه اجاءت بها كل شريعة كما قال تعالى ولكل امة جعلنا  
منسكا لينذروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام ولكل امة  
جعلنا منسكا هم ناسكوه ثم ان الله تعالى شرع على لسان خاتم  
النبيين من الاعمال ما في صلاح الخلق على اتم الوجوه وهو الكمال  
المتنوع في قوله اليوم اكملت لكم دينكم ولهذا انزل الله هذه الايات في  
اعظم اعماد الامة الخنيفية فانه لا يعمد في النوع اعظم من العميد التي  
يجتمع فيها المكان والزمان وهو عيد النحر والاعين من اعيان هذا النوع